مجلة العلوم القانونية والاجتماعية
Journal of legal and social studies
Issn: 2507-7333
2676-1742:Eissn

دور الشرطة في وضع استراتيجية للوقاية من جريمة اختطاف الأطفال في المجتمع الجزائري

The role of the police in the establishment of a strategy to prevent the crime of children kidnapping in the Algerian society

عمتوت كمال[1]*، ديلمي عبد العزيز[2]

[1]جامعة طاهري محمد بشار (الجزائر)، amtout.kamel@univ-bechar.dz

مخبر الدراسات الاجتماعية والنفسية الأنثروبولوجية – جامعة غليزان – الجزائر

[2]جامعة حسيبة بن بوعلي–الشلف (الجزائر)، a.dilmi@univ-chlef.dz

مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر– جامعة الشلف

تاريخ ارسال المقال: 2021/04/26	تاريخ القبول: 2021/05/17	تاريخ النشر: 2021/06/01

*المؤلف المرسل

ملخص:

تتناول هذه الدراسة دور الشرطة الجزائرية باعتبارها إحدى الأجهزة الأمنية المساهمة في الوقاية من جريمة اختطاف الأطفال التي تهدد كيان المجتمع الجزائري واستقراره، وهذا بصفتها قادرة على التعامل معها بعدة أساليب، مثل الوقاية قبل حدوثها والكشف عنها والقبض على مرتكبيها من خلال تواجدها المستمر في الميدان.

في هذا السياق تندرج دراستنا التحليلية موضوع هذا المقال،التي استخدمنا فيها المنهج الوصفي لأجل محاولة تبيان أن الشرطة نظام اجتماعي يساهم في الوقاية من جريمة اختطاف الأطفال، عبر مجموعة من الإجراءات الوقائية بغية تحقيق الاستقرار الأسري والمجتمعي. وقد توصلنا إلى أن الوقاية من هذه الجريمة ليست مسؤولية الشرطة لوحدها، وإنما تقتضي تكامل جهود مختلف مؤسسات المجتمع المدنـي.

الكلمات المفتاحية:الشرطة الجزائرية ; الوقاية ; جريمة الاختطاف; الأطفال.

Abstract:

This study deals with the role of the Algerian police as one of the security agencies contributing to the prevention of the crime of child kidnapping that threatens the entity and stability of Algerian society, and this is in its capacity to deal with it in several ways, such as prevention before it occurs, detection and arrest of the perpetrators through its continuous presence in the field.

In this context, our analytical study falls within the subject of this article, in which we used the descriptive approach in order to try to show that the police are a social system that contributes to the prevention of the crime of child abduction, through a set of preventive measures in order to achieve family and societal stability. We have concluded that the prevention of this crime is not the sole responsibility of the police, but rather the complementarity of the efforts of the various civil society institutions.

Keywords: Algerian police; prevention; crime of kidnapping ;the children.

مقدمة

منذ أن بدأت البشرية في تنظيم حياتها الاجتماعية، أحس الإنسان بحاجته إلى نوع من الأمن الاجتماعي يوفر ويضمن له شكلا من أشكال الحماية والاستقرار، لهذا اتخذت عدة دول كثيرا من الوسائل التي تصبوا إلى تحقيقه، حيث اعتبر تكل سلوك أو فعل يتناقض مع السلامة سلوكا شاذا ومضرا يجب التصدي له بالوسائل الوقائية بل والرادعة.

ويرى علماء الاجتماع أن غياب وتراجع معدّلات الجريمة بمختلف أشكالها يعبّر عن حالة من الأمن الاجتماعي، أما غيابه يعكس تفشيها، فمعيار الأمن منوط بقدرة المؤسسات الحكومية والاجتماعية على الحدّ من الجريمة والتصدّي لها، وأن حماية الأفراد والجماعات من مسؤولية الدولة، من خلال فرض النظام وبسط سيادة القانون بواسطة الأجهزة الأمنية والقضائية، واستخدام القوّة إذا تطلب الأمر ليتحقق الأمن و يعم الشعور بالعدالة التي تعزز الانتماء للدولة بصفتها الحامي الأمين لحياة الناس وممتلكاتهم، والساهرة على توفير العيش الكريم لهم.

والجزائركبقية دول العالم اهتمت بإنشاء جهاز الشرطة الذي يمارس مهامه في إطار التشريع والقوانين والأنظمة التي وضعت خصيصا لتنظيم المجتمع والحفاظ على ديمومته، وهو الركيزة الأساسية التي تقوم عليها الدولة الحديثة،"وفي سبيل ذلك تؤدّي الشرطة عدّة وظائف تحددها وتنظمها القوانين، أهمّها الوظيفة الإدارية والقضائية والاجتماعية، مُتّبعة في ذلك وسائل ردعية ووقائية، مثل أعمال الضبط القضائي الهادفة لتتبّع المجرمين والكشف عنهم، وإلقاء القبض عليهم، لتقديمهم للعدالة التي تقتصّ منهم لغاية توفير الأمن للمواطنين، أو الضبط الإداري الذي يُنظّم شؤون الناس اليومية ويرسم حدود كل فرد وواجباته وذلك بواسطة شرطة المرور، وحفظ الأمن العامّ، إلى جانب الوظيفة الاجتماعية التي قوامها توعية المواطن بأهمّيّة وضرورة الحفاظ على أمنه الخاص والأمن الجماعي بالتعاون الوثيق مع الشرطة، وتقديم يد المساعدة للمواطنين والتقرّب من بعض مشاكلهم الاجتماعية الخاصة."[1]

وفي ظل ديناميكية المجتمع واتساع الفردانية فيه وما طرأ عليه من تحولات في البنية الاجتماعية، تجلت عدة جرائم مستجدة مست حرية الأشخاص بمختلف الأعمار، وعلى سبيل المثال جريمة اختطاف الأطفال، التي توسع انتشارها في الآونة الأخيرة مما استدعي البحث والتحري عن ملابساتها، الأمر الذي ألزم الشرطة باتخاذ مجموعة من الإجراءات الوقائية لتحقيق الأمن والاستقرار الأسري والمجتمعي ككل.

أولا: مشكلة الدراسة

إن مشكلة الجريمة هي من أخطر وأعقد المشاكل التي تعاني منها الكثير من المجتمعات في عالمنا المعاصر، وقد تزايد الاهتمام بها على نطاق عالمي ومحلي بسبب القلق المتزايد الذي أصبحت تثيره لدى المسؤولين الرسميين وواضعي السياسات الاجتماعية والباحثين والمفكرين في مختلف الميادين. ومن المفكرين إميل دوركايم الذي اعتبر أن الجريمة " ظاهرة طبيعية تمثل الضريبة التي يدفعها المجتمع نظير حياة متطورة،في تحمل الفرد أثارها نظير تمتعه بحرية الاختيار"[2]

إن الجرائم المرتكبة في حق الأطفال كثيرة ومتنوعة، وفيها اعتداء صارخ على حرية الطفل، وحق من حقوقه المشروعة والمكفولة بموجب الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، التي حرّمت وجرّمت المساس بها، ومنبينهاجريمة الاختطاف،التي استفحلت مؤخرا بشكل كبير حيث"تشير أخر إحصائيات الشبكة الجزائرية للدفاع عن حقوق الطفل التي سجلت 13حالة اختطاف خلال 2020، أما بالنسبة لعام 2019، تم تسجيل 220 محاولة اختطاف، حيث نجحت الجهود الأمنية في إنقاذ 52 ضحية"[3].

تحتل الشرطة الصدارة بين الأجهزة الأمنية في مكافحة الجريمة والوقاية منها في الأوساط الحضرية، لاسيما جريمة اختطاف الأطفال، فهي من أهم أجهزة الدولة في الحياة الاجتماعية الحديثة، لمالها من سلطة، ولما تملكه

من إمكانيات، لذاكان منطقيا أن تتحمل عبء مكافحة هذه الجريمة، وأن تضطلع بمسؤوليات النشاط الوقائي لمنع وقوعها، إلا أنه مهما ضاعفت من جهودها فإنها لا يمكن أن تتواجد حيث تقع كل جريمة، فالإحصائيات تشير إلى أن عمل الشرطة متشعب في مختلف الظروف الحياة،وإذ أن 90 % من أعمالها ليست ذات أهداف لملاحقة المجرمين فحسب،بل أن عملها ينخرط في مختلف مناحي الحياة، فهناك شرطة سياسية وسياحية وجنائية... وغيرها.[4]

وما يستدعي الانتباه في هذا الصدد أن دراسة الشرطة كنظام اجتماعي مطلب ملح في الوقت الحاضر، فالنظام الشرطي جزء من البناء الاجتماعي، ويرتبط معه بعلاقات وثيقة...إذ يرتبط بعلاقات ديناميكية بسائر النظم الاجتماعية الأخرى...كالنظام الاقتصادي والنظام التربوي والنظام السياسي، ولاشك أن دراسة الشرطة كنظام اجتماعي كفيل بإلقاء الضوء على مختلف مكونات المجتمع بجوانبه المختلفة[5]، ومن خلال هذه الرؤية تظهر الحاجة إلى رجل الشرطة في حماية أفراد المجتمع ليتمكنوا من القيام بأدوارهم بنجاح. وإن كان لكل فرد من المجتمع دوره، فان من بين الأدوار الأساسية لرجل الشرطة الدور الوقائي من الجريمة والانحراف.

وعليه، جاءت دراستنا هذه لتظهر دور الشرطة في الوقاية من جريمة الاختطاف بكل أشكاله داخل المجتمع الجزائري، مع التركيز على جريمة اختطاف الأطفال، ومعرفة الطرق والاستراتيجيات التي من خلالها تتم الوقاية منها.

ومن هذا المنطلق تسعى هذه الدراسة للإجابة على التساؤل الرئيسي الآتي: **ما هو دور الشرطة الجزائرية في الوقاية من جريمة اختطاف الأطفال؟**

وللإجابة على هذا التساؤل الرئيسي لابد من الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي جريمة اختطاف الأطفال؟
- ما هي وظائف الشرطة ومهامها في الوقاية من الانحراف والجريمة في المجتمع الجزائري؟
- ما هي الإجراءات التي تقوم بها الشرطة في نشر الوعي المجتمعي للوقاية من جريمة اختطاف الأطفال؟
- ما هي الآليات الشرطية لتعزيز التعاون بين الشرطة والمواطنين لما يدعم جهود الشرطة في الوقاية من جريمة اختطاف الأطفال؟
- ما هي معوقات العمل الشرطي في مواجهة جريمة اختطاف الأطفال؟

ثانيا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في متغيراتها الأساسية ومدى أهميتها في الأمن المجتمعي، وكمحاولة لإبراز الدور الذي تلعبه المؤسسات الأمنية باعتبارها المخولة للحفاظ على أمن واستقرار المجتمع، والشرطة كنموذج فاعل يساهم في الوقاية من جريمة اختطاف الأطفال، والتوعية والتحسيس بخطورتها لأنها تهدد فئة مهمة في المجتمع ألا وهي فئة الأطفال. وكذلك تبنيها مفهوم الثقافة الوقائية اتجاه بعض الظواهر الإجرامية قبل استفحالها، وإبراز التدابير الوقائية لمعالجتها من خلال زيادة الوعي الاجتماعي بين الأفراد والأسر والتجمعات بالمخاطر البالغة التي يمكن أن تعود عليهم وعلى المجتمع جراء الانحرافات السلوكية وغيرها. بالإضافة إلى مساعدة الجهات المختصة في جهودها الرامية

إلى تطوير آليات عمل أجهزة الشرطة، من خلال تحديث وتطوير وحدات شرطية متخصصة وقادرة على التعامل مع جرائم الاختطاف بمهنية عالية، وبالشكل الذي يحقق الأهداف المرجوة في الوقاية من انتشارها، وتقديم الحماية الكافية للضحايا وأسرهم والتعامل معهم ومع المعتدين بشكل علمي ومنهجي.

ثالثا: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على جريمة الاختطاف الواقعة على الأطفال. وتبيان مساهمة الشرطة في نشر الوعي المجتمعي بشأنها، وإبراز ضرورة التعاون بين الشرطة والمواطنين للوقاية منها، وإرساء ثقافة المسؤولية الاجتماعية وتعاون كل الأطراف، وهذا باعتبار الشرطة أحد أجهزة العدالة داخل المجتمع وهي المسؤول الأول عن حماية المواطنين من التعرض للجريمة، سواء بأسلوب توعوي أو ردعي، ومساهمتها في استقرار وأمن المجتمع ومتابعة المجرمين.

رابعا: منهج الدراسة

اعتمدت في إجراء هذه الدراسة على المنهج الوصفي، الذي يناسب كثيرا من البحوث النظرية التحليلية، كمنهج يراعي الخصوصية العلمية لهذا النوع من الدراسات، التي تتطلب مراجعة الأدبيات المختلفة التي لها علاقة بالموضوع، بهدف وصف المفاهيم وتحليلها بشكل علمي، ووصف العلاقات التي تربطها، وربطها بالمتغيرات التي تشهدها الشرطة الجزائرية من جهة، وجريمة اختطاف الأطفال من جهة أخرى، بهدف تحليل وتفسير الدور الوقائي حيال هذه الجريمة،بغية الحفاظ على الأمن والاستقرار الأسري والمجتمعي ككل.

خامسا:في مفهوم جريمة اختطاف الأطفال

إن التعريف بجريمة اختطاف الأطفال يقتضي منا الوقوف على المفاهيم المكونة لها وتفكيكها (الجريمة، الاختطاف، الأطفال).

لقد ظهرت تعاريف عديدة لمفهوم الجريمة وذلك نظرا لاختلاف وجهات نظر في تفسير هذا المفهوم،فالتعريف القانوني الذي يراد به"كل فعل مخالف لأحكام قانون العقوبات باعتبار أن قانون العقوبات هو القانون الذي يتضمن الأفعال المجرمة ويحدد مقدار عقوبتها"[6]، وإذا نظرنا للموضوع أبعد من ذلك متوغلين في جوهر مفهوم الجريمة من ناحية أنها فعل مخالف لقواعد الأخلاق، فتظهر أن الجريمة هي فعل لا أخلاقي، أما عن التعريف الاجتماعي للجريمة "فهي كل سلوك (فعل) يتعارض مع ما هو نافع للجماعة وما هو عدل في نظرها"[7]، وعليه يقصد بمفهوم للجريمة هي كل فعل أو امتناع عن الفعل يعاقب عليه القانون. ويحدد له عقوبات، فالاختطاف جرمته الشريعة والقانون، خاصة عندما يتعلق باختطاف الأطفال.

أما عن مفهوم الاختطاف فإننا نجد صعوبة في تحديده بدقة،لأنه يختلف من مجتمع إلى آخر، والذي يعني "الاستيلاء القسري على شخص ما ضد إرادته، وإنها جريمة في القانون العام، والجزء الرئيسي هو أنه عمل غير مرغوب فيه من جانب الضحية"[8]، في حين هناك من رأى أن الاختطاف"كجريمة الاستعلاء على الأشخاص أو تأكيد اختطافهم أو حملهم بالقوة أو الاحتيال أو غالبا ما يخضعه للعبودية اللاإرادية في محاولة المطالبة بفدية أو تعزيزا لجريمة أخرى"[9]، وفي ضوء تعريف الاختطاف، هناك حاجة إلى" ثلاثة عناصر هي: أولها أخذ شخص دون

موافقته، وثانيها حبسه أو احتجازه، أما ثالثها فهو ابتزاز الضحية عن طريق الفدية أو القبول القسري"[10]، ومن جهته وضع"كمال عبد الله، محمد" تعريفا شاملا لجميع عناصر جريمة الاختطاف ومكوناتها، والمتمثل في الأخذ السريع باستخدام كافة أشكال القوة أو بطرق التحايل أو الاستدراج لما يمكن أن يكون محل لهذه الجريمة، وإبعاد المجني عليه عن مكانه أو تغيير سيره وذلك بإتمام السيطرة عليه، دون الفصل بين الفعل وبين الجرائم اللاحقة له وبغض النظر عن كافة الدوافع، وهنا الخاطف هو الذي يقوم بهذا العمل بصورة أصيلة أو تبعية[11]، وهذا التعريف يكون متميزا من خلال:

- أن يطابق الفعل معنى كلمة اختطاف (أخذ بسرعة).
- التعريف قد شمل كل ما يكون أو يصلح أن يكون محلا لجريمة الاختطاف، سواء كان إنسانا أو مادة أو كان إنسانا ذكرا أو أنثى، بالغا أو قاصرا مجنونا أو سالما، والمادة تكون وسيلة نقل برية أو جوية أو بحرية.
- أساليب الاختطاف تكون بالقوة والتحايل والاستدراج.
- هدف الاختطاف هو إبعاد الضحية عن مكان وقوع الجريمة وتغيير خط سيرها دون إرادتها.
- إتمام السيطرة على المجني عليه وإبعاده عن مكانه باستخدام القوة والعنف.
- تطرق التعريف إلى الجرائم المصاحبة أو اللاحقة لجريمة الاختطاف مثل الاغتصاب، القتل، التنكيل بالجثة وحتى حرقها في بعض الأحيان.
- جريمة الاختطاف بغض النظر عن دوافعها سواء كانت اجتماعية أو نفسية أو اقتصادية أو غيرها، وسواء تحقق الهدف منها أو لم يتحقق، فالجاني قام بجريمة الاختطاف لتكون هذه الأخيرة قد تحققت واكتملت.

كما أن تحديد معالم مفهوم الطفل تختلف باختلاف المجتمعات والثقافات، لذا نجدها تعرف الطفولة في كثير من الأحيان بأنها: "فترة حياة تبدأ من الميلاد وحتى الرشد، وهي تختلف من ثقافة إلى أخرى،فقد تنتهي عند البلوغ، أو عند الزواج"[12]، حيث نلاحظ اختلافا متباينا في مرحلة الطفولة، إذ هناك من ركز على مظاهر جسدية ونفسية، وهناك من ركز على طقوس اجتماعية ودينية أو اعتبارات اقتصادية وذلك من خلال مقدرة الطفل على أداء دوره في إطار نمط إنتاج سائد، في حين اعتبر علماء الاجتماع الطفل بأنه الإنسان في المرحلة الأولى من حياته، ويعتمد بشكل كبير وأساسي على والديه حتى يكتمل لديه النمو العقلي والاجتماعي والفيزيولوجي والنفسي، أي يصبح كائنا اجتماعيا فعالا، ومع هذا نجد أنهم "اتفقوا على بداية مرحلة الطفولة واختلفوا في متى تنتهي هذه المرحلة[13].

وتجدرالإشارة إلى مفهوم اختفاء الأطفال، وهو ما يتم بشكل مؤقت أو طويل دون تبليغ العائلة عندما يتكرر ذلك، فيعتبر كعار يمس عرض وسمعة الضحية، وكوسيلة لتخفيف للضغوط الخارجية والداخلية التي تتميز بنوع من الصراع والتفكك والعنف، وبطبيعة الحال ليس كل اختفاء هو اختطاف بالضرورة، وفي هذا الصدد، فإن العديد من الأطفال يفرون من منازلهم لأسباب متعددة، منها المشاكل العائلية أو نتيجة لانهيار عصبي خطير أو اضطرابات نفسية أخرى، بالإضافة إلى كل هذه الأسباب يشكل الرسوب المدرسي أو النتائج السيئة للامتحانات أحد العوامل القوية التي تدفع الأطفال للهروب خوفا من عقاب الأولياء.

وبناء على ما سبق، يمكن تعريف جريمة اختطاف الأطفال بأنها: الإبعاد أو خطف الطفل دون سن (18)، ويكون ذلك إما بنقله أو حجزه أو أخذه بصفة مؤقتة أو دائمة، باستعمال القوة والتهديد أو الخداع إلى وجهة مجهولة، يكون متبوعا بالاعتداء الجسدي أو الجنسي أو لغرض تصفية حسابات أو متاجرة بالأعضاء التي تؤدي أحيانا إلى إزهاق روحه والتنكيل بجثته.

وبعد التطرق إلى مفهوم جريمة اختطاف الأطفال، نحاول تسليط بعض الضوء على تاريخ هذه الجريمة في المجتمعات الإنسانية نظرا لما لها من أهمية، لأخذ فكرة عما إذا كانت المجتمعات القديمة قد عرفت الاختطاف بصفة عامة وجريمة اختطاف الأطفال بصفة خاصة أم لا.

لم تعرف المجتمعات البدائية جريمة اختطاف الأطفال، بل انتشرت بينهم جريمة اختطاف النساء للزواج بهن، وقد عاشت هذه المجتمعات شوطا من الحضارة، ومع ذلك سن الفتيات اللاتي يتم خطفهن لم يتجاوز سن البلوغ، الأمر الذي يمكن معه القول أن جريمة اختطاف الأطفال الإناث كانت منتشرة في تلك الفترة، وقد ساعدت على وجودها ظروف معينة تحيط بالمجتمعات البدائية كانت تشكو من قلة القوت، وترتب على هذه العادة قلة عدد النساء، فعمد الرجال إلى اختطاف النساء من المجتمعات الأخرى والزواج بهن.[14]

انتشرت جريمة اختطاف الأطفال الإناث في المجتمع العشائري، حيث كانت تختطف البنت من بيتها أو عشيرتها، وكان هذا الأمر منتشرا في تلك الفترةعلى فتيات القبيلة المهزومة، وهناك نوع آخر من أنواع الاختطاف الذي كان يحدث بين العشائر ما يعرف بالخطف القسري، وهو أن يترصد الخاطف بالابنة التي يعشقها ويرغب في الزواج بها دون رضاها، وعندما تسنح له الفرصة يسحبها جبرا أو بالتهديد أو بإشهار السلاح، ويقتات على عرضها ويهرب بها إلى أبعد العشائر، ويعيش معها حتى يتمكن من مصالحة ذويها، والجدير بالذكر أن جريمة الاختطاف التي كانت تحدث في المجتمع العشائري كانت تقع على البنت البكر التي لم تبلغ بعد سن البلوغ.

لا شك أن الجريمة تتطور بتطور المجتمعات في ظل الديناميكية الاجتماعية، وتختلف البواعث الإجرامية التي ترتكب الجريمة من أجلها وكذلك الوسائل التي يستخدمها الجناة، ومن ثم تختلف العقوبة الموقعة على مرتكبيها من مجتمع إلى أخر. وقد انتشرت جريمة اختطاف الأطفال في هذه الفترة نتيجة انتشار قطاع الطرق، خاصة في المناطق الصحراوية، ونتيجة ارتفاع الأسعار مما أدى إلى قيام البعض بهتك الأعراض وبيع الناس وأولادهم وكثر الفحش في تلك الفترة وانتشر الاختطاف والقتل.

سادسا: وظائف الشرطة ومهامها في الوقاية من الانحراف والجريمة

كانت وظائف الشرطة واختصاصاتها التفصيلية، وأساليب عملها عرضة للتغيير في كل عصر، ومن دولة للأخرى، وتتنوع وتتوسع حسب مقتضى الحال وتطور الأنظمة والقوانين، ويعود هذا الاختلاف إلى مجمل الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وللشرطة ثلاث وظائف أساسية تمارسها وهي الوظيفة الإدارية، الوظيفة القضائية، الوظيفة الاجتماعية.

وتستخدم الشرطة في إجراءاتها وسيلتين أساسيتين: الأولى وسيلة للمنع أو الردع، وهي الإجراءات الوقائية التي تهدف إلى منع وقوع الجريمة بالقضاء على أسبابها، وحصر فرص ارتكابها، والثانية وسيلة للقمع أو المكافحة وهي الإجراءات الجزائية التي تتخذ عقب وقوع الجريمة لاستجلاء غموضها وكشف مرتكبيها أو القبض عليهم مع أدلة إدانتهم وتقديمهم للعدالة لمعاقبتهم وتنفيذ الأحكام الصادرة بحقهم، ومعلوم أن الفصل بين هاتين الوسيلتين ظاهري، فكل واحد منهما تساعد الأخرى.

وتعتبر الوظيفة الإدارية أساسية وتقليدية للشرطة، وهي تشكل الأعمال الوقائية الرامية إلى منع ارتكاب الجريمة باستخدام التدابير والإجراءات التي تقلل من فرص ارتكابها، بما في ذلك فرض القيود التي تحد من إطلاق حريات الأفراد كحماية النظام العام بمفهومه الثلاثي(حماية الأرواح، الأموال، الأعراض) من أي اعتداء عليها. أما الوظيفة القضائية للشرطة تتمثل في الإجراءات والتدابير التي تتخذها عقب وقوع الجريمة بما في ذلك جمع المعلومات أو إجراء التحريات، والانتقال إلى مسرح الجريمة للمحافظة على أثارها، وإجراء المعاينات وملاحقة الجناة وتوقيفهم، وهي سلطة أوجدها المشرع لتسهيل التحقيق وتجميع عناصره للنيابة العامة، وتبدأ الوظيفة القضائية من حيث تنتهي الضابطة الإدارية. في حين نجد أن الوظيفة الثالثة هي الوظيفة الاجتماعية، ومعلوم أن أي عمل تقوم به الشرطة في مواجهة الجريمة هو في حد ذاته عمل اجتماعي يهدف إلى حماية المجتمع وأفراده مهما كان الأسلوب المتبع في هذا الشأن فإذا كان أسلوب المنع بحكم الضابطة الإدارية أو القمع بحكم الضابطة القضائية[15]

سابعا: الشرطة الجزائرية كمؤسسة اجتماعية وأهميتها في الوقاية من الانحراف والجريمة

نجد أن الشرطة لفظ مستعمل في أغلب لغات العالم، وتعني تلك الهيئة أو الجهاز المكلف بحفظ النظام وحماية أرواح الناس وممتلكاتهم، وأصلها اللاتيني(*Policai*)بوليسيا، وهي مأخوذة من اليونانية القومية بوليتيسيا(*Politicia*)، والتي تعني فن تسيير المدينة من خلال مجموعة من القواعد المفروضة على المواطنين بغرض استتباب الأمن والنظام والسكينة، ثم أطلقت هذه التسمية على القوة العمومية المكلفة بتطبيق هذه النظم[16]، كما يستخدم مصطلح الشرطة للإشارة إلى"الأجهزة التي لها صلاحية من قبل المجتمع لاستخدام القوة الجبرية وغيرها من الوسائل لمنع الانحراف، وحفظ النظام، وحماية الأشخاص والممتلكات والتحري عن الجرائم قبل وقوعها وبعده"[17]، فالشرطة هيئة نظامية غير عسكرية، تهدف إلى تنفيذ القوانين *Law Enfoncement* التي تسنها الحكومة لتحقيق الأمن والنظام في المجتمع، وإشاعة الشعور بالأمان في نفوس الأفراد، وهناك من يفضل استخدام مصطلح النسق الشرطي*Police System* بدلا من لفظ الشرطة، وذلك لتأكيد التكامل الوظيفي والتساند البنائي بين الشرطة كنسق، والأنساق المجتمعية الأخرى (مثل: النسق العائلي، النسق التعليمي، والنسق الصحي...) والتأثيرات المتبادلة فيما بينها[18].

وعليه يقصد بالشرطة في دراستنا هذه هي مجموعة من الأفراد المنخرطين في سلك الشرطة الجزائرية، تكون متواجدة ومنتشرة في الأحياء السكنية والأماكن العمومية، هدفها نسج شبكة علاقات مع المواطنين والتعاون معهم والوقاية من الجرائم المتنوعة، خاصة ما تعلق بوقوع الأطفال ضحايا جريمة الاختطاف انطلاقا من مبدأ الأمن مسؤولية الجميع.

فالشرطة هي الهيئة التي لها صلاحيات وقائية وإدارية وقضائية، وهي جزء لا يتجزأ من الهيكل الاجتماعي للدولة باعتبارها تنبع أساسا من عمق المجتمع. ونجاح الشرطة في مهامها مرهون بتوفر عاملين أساسيين هما:[19]

- وعي المواطن ومستواه الأخلاقي والتربوي ومدى شعوره بواجباته المدنية والوطنية تجاه المجتمع الذي ينتمي إليه.
- ثقة المواطن في الدولة وفي مؤسساتها، ومدى استعداده للتعاون مع مصالح الشرطة للوقاية من الجريمة والتصدي لها.

إذا ما نظرنا إلى أدوار الشرطة التقليدية نقول بأنها تتلخص في منع الجريمة، واكتشافها، والقبض على مرتكبيها وتنفيذ العقوبة الصادرة بحقهم، والمحافظة على الأمن العام بفرض احترام القوانين وكل الإجراءات التي تتخذها الدولة لتنظيم مختلف أوجه الحياة الاجتماعية والاقتصادية، والعمل على وقاية المجتمع منكل الأفعال والتصرفات المنافية للقيم والضوابط المجتمعية، ولهذا،فإن من أدوار الشرطة تحقيق الاستقرار والأمن لأفراد المجتمع، وحتى تستطيع طلب المساعدة منهم لابد أن تكون مقبولة لديهم.

أما عن صلاحيات الشرطة الحديثة ومهامها فقد امتدت لتشمل مختلف المجالات فلا تقتصر على العمل على الوقاية من جريمة الاختطاف قبل حدوثهابل تسعى جاهدة وبشتى الوسائل للمساهمة الفعالة في توعية المجتمع وتحسيسه من الانحراف والجريمة التي تمس الفرد والأسرة والمجتمع، ومن أجل منع الوقوع الجريمة فهي تعلب دورا وقائيا لتفادي خطر الانحراف والجريمة، وفي السياق نفسه، تساهم في تحديد العوامل البيئية والاجتماعية التي تسهل ارتكاب السلوك الإجرامي في المجتمع، من خلال رصد الحالات المنحرفة واكتشافها في وقت مبكر، باعتبارها من مؤسسات الضبط الاجتماعي الرسمي من خلال سلطتها، وهدفها الأساسي تحصين النسق الكلي من خطر الانحراف والجريمة قبل وقوعها وأثناء ملاحقتها وبعد إجراءات المحاكمة وتنفيذ العقوبة.

وبناء على ذلك، يقوم جهاز الشرطة بعدة أدوار من خلال المحافظة على النظام في ظل الدولة الحارسة، وإقرار الأمن الداخلي والخارجي للمجتمع فبذلك يصبح لها دور اجتماعي أوسع من قبل، بحيث يصبح المجتمع هو الشرطي الذي يحافظ على الأمن بنفسه.

كما تعتبر الوقاية من الجريمة من أهم واجبات الدولة والمجتمع وأفراده في وقتنا الحاضر، ولا شك أن جهاز الشرطة يأتي في مقدمة الأجهزة التي تضطلع بهذا الدور، ولا تقتصر الوقاية من الجريمة على الإجراءات التي تقوم بها الشرطة للتقليل من فرص ارتكابها، بل تتعدى هذه الحدود لتشمل كافة التدابير والجهود التي تهدف إلىإزالة عواملها وأسبابها ودوافعها.

ويعبر مفهوم الوقاية من الجريمة عن عملية الحد من فرص وقوعها انطلاقا من مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى السيطرة على العوامل والظروف التي تنشأ في ظلها، ووضع العوائق التي تصعب ارتكابها من خلال تضافر جهود المؤسسات الحكومية في عمل وقائي جماعي منظم[20].

وبتعريف آخر تعني محاولة الحيلولة دون ظهور الشخصية الإجرامية، واتخاذ الإجراءات التي من شأنها تصعيب ارتكاب الجريمة والحيلولة دون تكرار وقوعها وذلك بمكافحة العوامل المؤدية إلى السلوك الإجرامي.

ترتكز جهود الشرطة في مجال الوقاية من الجريمة على أنشطة محددة ذات طابع إجرائي ميداني، فهي تعتمد على سياسة وقائية شاملة أو مؤقتة، تقوم على تضافرجهود الشرطة مع المؤسسات الأمنية الأخرى وأفراد المجتمع، حيث تتعامل مع العوامل والظروف المؤدية للجريمة،كما تتعامل مع الأفراد والجماعات المعرضين للجريمة، إضافة إلى تقديم المساعدة للضحايا، مع قيامهم بتنفيذ برامج إعادة تأهيل المجرمين، بالإضافة إلى وجود اتجاهين للوقاية حيث يتناول الاتجاه الأول الوقاية الاجتماعية، والتي ترتكز على الخطط والبرامج التي توضع وتنفذ من قبل السلطات والهيئات المختصة بهدف تحييد دور العوامل المؤدية إلى الجريمة، أما الاتجاه الثاني فيتضمن الوقاية الموقفية التي ترتكز على التدابير والبرامج التي تهدف إلى إضعاف قدرة المجرم على ارتكاب الجريمة، وتقليل فرصة ارتكابها، فالمجتمع يعد المسؤول الأول عن القيام بمهام الوقاية من الجريمة، وتعني هذه المسؤولية مساهمته الفعلية والمباشرة في عمليات الوقاية من الجريمة، من خلال تدخل الأفراد والمؤسسات المعنية بالعمل الوقائي إلى جانب الدولة، في إطار تضافر الجهود المجتمعية والحكومية للوقاية من الجريمة، من خلال عمل جماعي منظم وفق برنامج وتدابير وقائية للحيلولة دون وقوع الفعل الإجرامي.[21]

وبالمقابل فإن زيادة الوعي العام لدى المواطنين من ضمن العناصر الإيجابية في مجال إجراءات الوقاية من الجريمة، ولن يتمكن جهاز الشرطة من الاضطلاع بواجهته الوقائية بالشكل المناسب ما لم يكن هناك قنوات اتصال جيدة بينه وبين المجتمع بكافة قطاعاته، تؤمن مشاركة المواطنين فيما تبذله الشرطة من جهود، فالمواطن هو الهدف من الوقاية، وهو الدرع الوقائي ضد كثير من القضايا المخلة بالأمن.[22]

وفي ظل فشل السياسات الردعية العقابية في الوقاية من الجريمة وتزايد معدلاتها، كان لزاما البحث عن أساليب أخرى لدعم جهود الوقاية من الجريمة.هذا وتشمل الاتجاهات الحديثةفي الوقاية من الجريمة ثلاثة محاور مترابطة معا، حيث يهدف المحور الأول إلى الوقاية من الجريمة من خلال تصميم البيئة وتغييرها بالشكل الذي يساهم في تقليل فرص ارتكابها من قبل المجرمين، في حين يهدف المحور الثاني إلي اتخاذ تدابير فعالة لحماية ضحايا الجريمة المحتملين من خلال التوعية والتعليم بهدف تغيير سلوكهم وحثهم على أخذ الاحتياطات اللازمة لحماية أنفسهم ضد أي اعتداء، أما المحور الثالث فيهدف إلى إجراء تغيرات مجتمعية جذرية تسعى إلى الحيلولة دون توفر الأسباب والظروف التي تقف وراء الجريمة من خلال مشاركة الأهالي والمؤسسات الاجتماعية المختلفة[23]، كما أن تعرُف الشرطة على الظروف التي تسمح بارتكاب الجريمة ومنع وجودها وهذا ما يعرف "بنظرية غياب الظروف المؤدية للجريمة" والتي تعني التدخل المقصود ليصبح العمل الإجرامي أكثر صعوبة، وليزيد مقدار الخطر الذي يتعرض له من يقترفها، وليرى المنحرف أنه لا يستفيد من الانحراف، وبهذاأصبحت لهذه النظرية قيمتها وأدى تطبيقها في كثير من الأحيان إلى الوقاية من الجريمة، والتي سمحت بوضع استراتيجيات وقائية ذات أهداف محددة وآليات مناسبة[24].

ثامنا: دور الشرطة في الوقاية من جريمة اختطاف الأطفال في المجتمع الجزائري

تعرف الوقاية في مجال الانحراف والجريمة بمجمل "التدخلات غير الجزائية للتأثير على الأسباب المستقبلية أو المحتملة للأحداث الإجرامية من أجل هدف محدد هو التقليل من مخاطرها أو خطورتها"[25]، وبهذا تحاول مصالح

الشرطة الجزائرية مسايرة المستجدات الحاصلة أمنيا على الساحة الوطنية، وتتابع باهتمام كل الأخبار التي تتعلق بالوضعية الأمنية، سواء التي يتم نشرها عبر مختلف وسائل الإعلام أو تلك التي يتناقلها المواطنون فيما بينهم، وعلى هذا الأساس ارتأت المصالح السالفة الذكر تجسيد سياسة رامية إلى الوقاية من جريمة الاختطاف الأطفال، "والتي خصصت الطبعة الخامسة للأمن الوطني لاحتضان ندوة إعلامية حول جهود الشرطة في مجال وقاية الجريمة بجميع أشكالها، خاصة منها جريمة اختطاف الأطفال وذلك في 20مارس 2013 بهدف إشراك مختلف الفعاليات النشطة في المجتمع لإثراء المناقشة، والاستفادة من جميع الآراء لحماية المجتمع والأطفال على الخصوص من الآثار التي تترتب عليها"[26]، وتزامنا مع الأرقام التي سجلتها "مصالح الشرطة خلال سنة(2012) التي اعتبرت أكثر مأساوية حيث تراوحت 500حالة طفل مختطف بين سنوات 2010-2012، بالإضافة إلى سنة(2015)التي شهدت 52 حالة اختطاف للأطفال بينهم 22طفلا تعرضوا للقتل، وتشكل نسبة الإناث حوالي 85%من عمليات الاختطاف، كما تم تسجيل 195حالة اختطاف للأطفال بينهم 142بنات و52ذكور، لتصبح الحصيلة منذ سنة (2014)إلى غاية شهر جوان(2015)، 248 طفلا مختطفا، تضاف إليهم حالات الاعتداء الجنسي (1772)طفلا من بينهم (7151) طفل تعرض للعنف في الجزائر[27].

اهتمت العديد من الدراسات المعاصرة في علم الاجتماع الانحراف والجريمة بموضوع دور الشرطة في الوقاية من جريمة اختطاف الأطفال والتي اتخذت من خلالهامجموعة من أساليب وتدابير وقائية و منها المتمثلة في ما يلي:

1- تعزيز الرقابة والوجود الشرطي:

إن وجود الشرطة في المجتمع يشعر المواطن بالأمن ويثير الخوف في نفوس المجرمين سواء كان ماديا كما في دوريات الشرطة، أو معنويا من خلال توفير وسائل الاتصال السريع بين المواطنين والشرطة، بحيث يشعر أنها قادرة على تأمين الحياة اللازمة له عندما يقوم بطلب مساعدتها، خاصة أن الدراسات أثبتت أن الجريمة هي نشاط قريب من مكان السكن، وأن النسبة العالية من الجريمة ترتكب على بعد 4 أميال من مكان سكن مرتكب الجريمة، كما توصل الباحثان "**بيكر**"و"**دونلي*Baker and Donnelly***إلى أننسبة 70% من الجرائم المرتكبة والتي نتج عنها قبض ارتكبت بواسطة ساكني المنطقة، الأمر الذي يتطلب من الشرطة العمل داخل المجتمع المحلي لمعرفة مصدر الجريمة والتعرف على الأفراد، هذا ما يسمح بالحصول على المعلومة قبل حدوث الجريمة والوقاية منها خاصة إذا ما تم بمساعد أفراد المجتمع على ذلك.[28]

وتعددت أساليب الشرطة في تجسيد سبل الوقاية التي لها دور في تحقيق الأمن المجتمعي،بمعنى الواجبات والمهام والإجراءات التي تقوم بها، من خلال عمليات التحسيسوالتوعية والمراقبة وتكثيف الدوريات لأفراد الشرطة ومساهمتهم في الوقاية من جريمة اختطاف الأطفال والجريمة بكل أشكالها، من خلال إتباع مجموعة من الإجراءات من منطلق الوعي بمخاطر الجريمة، وتشمل القيام بحملات تحسيسية على مستوى المدارس، وتنشيط برامج إذاعية وتلفزيونية تبرز مدى خطر وقوع الأطفال ضحايا لهذه الجريمة، كما تعمل مراكز الشرطة على تسخير تكنولوجيا الإعلام والاتصال بما فيها مواقع التواصل الاجتماعي لتبيان أهم الإحصائيات المتعلقة بمختلف الجرائم المنتشرة في الآونة الأخيرة،"ولإعلام المواطنين وتسهيل اتصالاتهم اهتمت المصالح المختصة بإدراج الخطوط الخضراء(المجانية)

على غرار رقم17 والرقم 48-15، وخط النجدة"104"وذلك تفعيلا للمخطط الوطني للإنذار باختفاء واختطاف الأطفال الرامي إلى تقديم المساعدة للضحية.[29].

2-الإسهام في التوعية والتحسيس(التثقيف الاجتماعي):

ينبغي على جهاز الشرطة الاستفادة من التطور الكبير لوسائل الإعلام نظرا لتأثيرها الكبير على الرأي العام، وقدرتها على إيصال الرسائل التي تريد الشرطة إيصالها إلى أكبر عدد ممكن من المواطنين بسرعة وسهولة، ويجب أن ترتكز برامج التوعية التي تتبناها من خلال وسائل الإعلام على تبيان خطورة جريمة الاختطاف، وكيفية الوقاية منها، والإرشادات المقدمة للضحايا وأسرهم المحتملين والمتعلقة بكيفية التعامل مع المعتدين في حالة تعرضهم لخطر الاعتداء، وتحفيز المواطنين على الإبلاغ عن جرائم الاختطاف التي يتعرضون لها أو يعلمون بها، ومن الأساليب الجيدة للتوعية ما كانت عبر وسائل الإعلام، وإعداد برامج تلفزيونيه تتناول قضايا واقعيةحققت الشرطة فيها نجاحات في مجال حماية الضحايا وعدم تكرار الاعتداء على الضحية نتيجة ما قدمته من إرشادات، وتقديم مختلف البيانات والمعلومات التي من شأنها توعية الأسر بدور الجهاز الشرطي في الوقاية من وقوع ضحايا لجريمة الاختطاف، خاصة فئة الأطفال باعتبارهم الأكثر استهدافا من طرف المجرمين، وإبراز ضرورة المساندة والعمل التشاركي للحد من مسبباتها ومعرفةكل ما يمس ويشكل تهديدا للأمن الأسري والمجتمعي ككل.

وتظهر التدخلات اليومية التي تقوم بها الشرطة استجابة للأفراد خاصة في حالة حدوث الجريمة مثل حالات الاختطاف، بتكثيف الدوريات الراجلة في كل الأوقات في المدارس والشوارع وفي الأسواق الشعبية والمناطق الحضرية التي تشهد تواجدا مكثفا للأفراد، وتكون مستهدفة لوقوع جريمة، وتسليط الضوء على المواقع المشبوهة التي يمكن أن تكون وكرا للانحراف والجريمة. وكمثال ميداني نذكر قضية الطفلين هارون وإبراهيم، فقد نجحت الشرطة في إلقاء القبض على خاطفيهما في ساعات قليلة بعد العثور على جثتيهما، فبمجرد التبليغ عن اختفاء الطفلين، تم إعلان حالة استنفار قصوى لمباشرة البحث والتحري، فقامت باقتحام السكنات في طور الإنجاز، وباستعمال الكلاب المدربة لتتبع أثر الطفلين المختطفين. ولأجل الوصول إلى أهداف ملموسة في المجال الأمني يتطلب الأمر تحضير برامج تدريبية ناجحة لرجل الشرطة، من خلال تطوير قدراته وكفئاته بتلقي معارف وقواعد قانونية وتنظيمية تخص ميدان العمل وتطبيق تقنيات الشرطية.

وقد ساهم تعزيز الرقابة من طرف جهاز الشرطة في الحدّ من وقوع ضحايا للجريمة،فقد أثبتت التجارب والبحوث العلمية أن تواجد دوريات الشرطة بشكل مكثف في الشوارع وسرعة تنقلها من العوامل الفعالة في الوقاية من الإجرام، فمن المعلوم أن الإجرام على اختلافه، يتوقف ارتكابه عاملين هما: رغبة المجرم في ارتكابه واعتقاده أن فرصة تحقيق هذه الرغبة قد أصبحت سانحة، فعلى الشرطة العمل على استئصال العامل الأول الأدنى[...][30]، ومن جهته أضاف "السيد قارة إلى نجاح مصالح الشرطة في إفشال حوالي 54 محاولة اختطاف بواسطة بلاغات المواطنين حول تحركات بعض الأشخاص المشبوهين برفقة أطفال قصر، وبفضل التدخل السريع والاحترافي لهم[31]، وفي محاولة للوقاية مما يتعرض له الأطفال، فقد استحدثت مصالح الشرطية قرابة 50 فرقة مكلفة خصيصا بحماية الأطفال موزعة على كل ولايات الوطن.

ومما لا شك فيه أن للعنصر الشرطي دور في تنظيم أبواب مفتوحة، أيام دراسية، ندوات عمل حول الشرطة فيما يخص الأدوار والوظائف التي تقوم بها في الوقاية من الجرائم على اختلاف أشكالها، خاصة جريمة اختطاف الأطفال باعتبارها من بين الجرائم المستجدة في الآونة الأخيرة، والتي ساهمت في تنمية الوعي الأمني لدى المواطن الجزائري،كما يتم الاستعانة ببعض المجرمين التائبين لتقديم نماذج واقعية للآثار الفردية والاجتماعية لتلك الجرائم، وفي نفس السياق أشار"مصطفى النصراوي" في دراسة عن قياس الوعي الأمني لدى الجمهور بمدينة الرياض "أن المواطن المحصن بالثقافة الأمنية المتينة والمتشبع بالقيم الأخلاقية يمكن أن يجابه أي سلوك إجرامي بصفة تلقائية، وتكون لديه مواقف معادية لكل ما يمس أمن وطنه ويهدد كيانه وثقافته وحضارته[32].

3- تقديم خدمات استشارية للمواطنين:

وذلك في كل ما تعلق بالوقاية من الجريمة، بالاعتماد على وسائل الاتصال المختلفة، وتتضمن هذه الاستشارات إرشادات عامة بكيفية الحصول على المساعدة أوكيفية التعامل مع المعتدين، وسبل الحصول على الحماية القانونية والاجتماعية لضحايا الاختطاف وأسرهم، ويراعي في تقديم هذه الخدمات السرية التامة فيما تعلق بخصوصيات المواطنين، ويمكن أن تعتمد الشرطة على الوسائل الحديثة في الاتصال كتخصيص أرقام هاتفية مجانية لتقديم هذه الخدمة.

ومن جهة يرى"ذياب البداينة"أن هناك ثلاث أنواع من الوقاية يمكن أن ترتكز عليها عمليات الوقاية من جريمة اختطاف الأطفال وتتمثلهذه الأنواع في ما يلي:[33]

- الوقاية الأولية: وتعني هذه المرحلة بمنع جريمة اختطاف الأطفال قبل وقوعها من خلال معالجة الأسباب والعوامل التي تقف وراء حدوثها من خلال عمليات التحقيق الاجتماعي والتوعية الأسرية.
- الوقاية الثانوية: وهي ترتكز على مكافحة انتشار جريمة اختطاف الأطفال في المجتمع بعد ظهور أعراضه لدى البعض بهدف خفض تكراره،كالتركيز على تغيير ثقافة فرعية معينة مفرزة لجريمة الاختطاف.
- الوقاية الثالثية: تتكون من مجموعة من الإجراءات التي تقوم بها الشرطة بعد حدوث جريمة اختطاف الأطفال في محاولة خفض احتمالية تكرارها، ويتم تركيز في هذه المرحلة على تقديم حماية لضحايا الاختطاف وأسرهم الذين يعانون من مشاكل خطيرة، مع محاولة معالجة العوامل والمشاكل الدافعة لارتكاب هذه الجريمة.

وعلاوة على كل ما سبق، فإن الجهاز الشرطي مطالب عند اضطلاعه بالدور الوقائي من جريمة اختطاف الأطفال إلى التضامن والتشارك مع أفراد المجتمع، وهذا بالتدخل فورا حالة وقوع ضياع أو اختفاء أو اختطافمنمختلف الفئات والأعمار (نساء، رجال، بنات، وأطفال) لتقديم يد المساعدة على الفور، بالإضافة إلى تسخير العنصر المادي والبشري انطلاقا من تكثيف التحريات والبحث الموسع من خلال المصالح المختصة، إلى جانب ذلك، من الضروري تعاون أعوان الشرطة مع جمعيات الأحياء وأهالي الضحية للحفاظ على الأمن الاجتماعي.

إن أهمية إشراك المواطنين وتوعيتهم بمخاطر جريمة اختطاف الأطفال لا تعني بأي شكل من الأشكال التقليل من دور الشرطة واعتبار دورها دورا ثانويا، بل يبقى جهاز الشرطة هو الرئيسي بهذه المهمة، لما له من

تكوين أخلاقي ومهني، وإمكانيات غنية، لكن دوره لا يكتمل ولا يكتسب فعاليته الحقيقية إلا بالتعاون مع المجهود الشعبي، وأن أول خطة للوقاية هي الوعي، وعليه يجب الاعتماد على كافة البرامج الاجتماعية والإعلامية والصحية التوعوية، وهذا من شأنه تجنيب المجتمع الكثير من المشكلات والجرائم المرتبطة بها، وأن وعي الأفراد بمخاطرها لا يكون على مستوى معرفتهم بالقوانين والمؤسسات الأمنية فحسب، ذلك أنه "عندما يدلي المواطن بشهادته، وعندما يرفض التستر وإخفاء شخص فار من العدالة، وعندما يساعد على إيقاف مجرم، أو قيام شخص باختطاف طفل عن طريق القوة أو التهديد ويحاول أن يلوذ بالفرار... فانه يجابه الجريمة ويسعى إلى ترسيخ فكرة الوقاية.[34]

لكن رغم أهمية التعاون بين المواطنين والشرطة الجزائرية في الوقاية من جريمة الاختطاف، إلا إن هناك مجموعة من العوامل تقف وراء عزوف المواطنين عن تأييد جهود الشرطة والتعاون معها في الوقاية منها، وتشير الدراسات المتعلقة بجريمة الاختطاف التي تصل إلى علم الشرطة إلى أنها تشكل نسبة ضئيلة من الحجم الحقيقي لهذه الجريمة في المجتمع، ويرجع الإحجام عن الإبلاغ عن هذه الجريمة لأسباب تتعلق باعتقاد المواطن ببساطتها، أو بسبب المركز الاجتماعي للجاني أو تجنبا للفضيحة أو بسبب الخوف من طول الإجراءات[35]، وعلينا توضيح أمر مهم أن صورة رجل الشرطة في أذهان المواطنين هي صورة الرجل القاسي، فالمواقف السلبية من معوقات التعاون والتقارب بينهما للتحصين الاجتماعي والوقائي من جريمة الاختطاف. وعلى سبيل المثال قد يرى من ارتكبت في حقه الجريمة أنها من التفاهة بحيث لا يستحق الإبلاغ عنها، أو يرى الضحية أنه لا جدوى من التبليغ، لأنه لا يثق في قدرة الشرطة على ضبط مرتكبيها، كما يعتبرها تحملا لمزيد من المتاعب منها التوجه للشرطة والمحاكم وتعطيل لأعماله، ومن جانب آخر نجد أن بعض مرتكبي الجريمة لديهم مكانة (معتادي الإجرام، مسؤولين نافذين) تؤدي إلى تخوفهم من الإبلاغ عنها، وقد يتردد بعض رجال الشرطة في تسجيل الجريمة أو اتخاذ إجراءات رسمية فيها.[36]

خاتمة

في ضوء هذه الدراسة التحليلية، نستنتج أن للشرطة الجزائرية دورا مهما في الوقاية من الجريمة والانحراف بما فيها جريمة اختطاف الأطفال، خاصة وأن وسائل الإعلام والدراسات والبحوث العلمية تؤكد انتشارها في الآونة الأخيرة، مما استدعى تدخل الجهات الأمنية باعتبارها المسؤول الأول عن تحقيق الأمن والاستقرار داخل المجتمع، ولهذا بلورت الشرطة مجموعة من الإجراءات والتدابير الوقائية والردعية للوقاية منها.

وفي الأخير يمكن أن نستخلص دور الشرطة في الوقاية من جريمة اختطاف الأطفال في الجزائر من خلال ما توصلنا إليه من نتائج أهمها:

- جريمة اختطاف الأطفال من ضمن الجرائم التي تولي لها الشرطة الجزائرية عناية واهتماما كبيرين مكن من تقديم مقترحات إلى الجهات العليا للبلاد لوضع مشروع قانون خاص بها.
- إن دور الشرطة في الوقاية من جريمة اختطاف الأطفال متمثلة في الدور الوقائي من خلال عملية التوعية بخطورتها وتهديدها للأمن والاستقرار الأسري والمجتمعي، وبتنظيم ندوات علمية وأيام دراسية على مستوى مؤسساتها أو على مستوى المدارس والجامعات. أما دورها الردعي فيتمثل في تطبيق القوانين الصارمة وفق

صلاحيتها للوقاية من هذه الجريمة وتكثيف الدوريات في الأماكن المشبوهة، بالإضافة إلى وضع نقاط تفتيش عبر الطرقات، كما تهتم بإبراز الدور التضامني التشاركي مع المواطنين في البحث عن حالات الاختفاء أو الضياع أو الاختطاف.

- تبني الشرطة لمفهوم الثقافة الوقائية لجريمة اختطاف الأطفال قبل استفحالها واستنباط التدابير الوقائية لزيادة الوعي الاجتماعي بين الأفراد والأسر.
- تعزيز الوقاية من جريمة الاختطاف بواسطة التربية الأمنية التي تعني تعليم وتعلم المفاهيم الأمنية والخبرات اللازمة للمواطنين لتحقيق الأمن الوطني.
- توعية الفرد بأن الشرطة حليفه وتعمل لصالحه وفائدته وفي سبيل أمنه، وليست جهة عدوّة ومزعجة له.والعمل على إعطاء صورة جديدة وإيجابية للمؤسسة الأمنية في أذهان الأفراد.
- تطوير آليات العمل التطوعي في المجال الأمني، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي لضحايا جريمة اختطاف الأطفال ولعائلاتهم.
- الدعوة للمساهمة في حملات التوعية التي تقوم بها الشرطة الجزائرية لشرح قانون الاختطاف لحماية الطفولة من الانتهاكات التي تمس أحد حقوقه.
- إن الشرطة ما هي إلا أداة في يد السلطة الجزائرية تضبط بها شؤون المجتمع وتحميه من الفوضى، وتسهر على تطبيق القوانين التي تتعلق بجريمة اختطاف الأطفال على وجه الخصوص، فالأمن نعمة والحفاظ عليها ورعايتها واجب.
- تعزيز ثقافة التبليغ لدى المواطن من جريمة اختطاف الأطفال للمساهمة في أمن المجتمع.

وعلى ضوء النتائج التي أسفرت عنها الدراسة، نقترح مجموعة من التوصيات نأمل أن نجد لها صدى لدى المسؤولين والمعنيين بقضايا جريمة الاختطاف بشكل عام،ومنهاما يلي:

- إحداث جهاز شرطي متخصص يتولى الوقاية من جريمة اختطاف الأطفال وفق استراتيجيات حديثة في هذا الميدان والتي تتلاءم مع طبيعة هذه الجرائم.
- تشكيل فريق عمل يتولى جهود الوقاية من جريمة اختطاف الأطفال يتضمن أخصائيين في العلاقات العامة والإنسانية. وأطباء وأفراد من الشرطة ذكورا وإناثا يتم إخضاعهم لدورات تدريبية متخصصة في العلاقات العامة يتم من خلالها تهيئتهم لتقديم خدمات الوقاية منجريمة اختطاف الأطفال للمواطنين.
- متابعة قضايا جريمة اختطاف الأطفال التي تصل إلى علم الشرطة ويتم تحويلها إلى القضاء، للتعرف على كيفية التعامل معها والفصل فيها، تحسبا لإمكانية تكرارها مستقبلا.
- مشاركة المؤسسات الحكومية والمدنية في جهود الوقاية من جريمة اختطاف الأطفال.
- الحرص على نشر المعلومات الصحيحة والمؤكدة وتمررها عن طريق الوسائل الموثوقة، مع إعطاء معلومات كافية حول الحدث وتطوراته من أجل تفادي انتشار الإشاعات على الفرد والمجتمع.
- التدريب المستمر للكوادر الشرطية القادرة على تخطيط وتنفيذ برامج الوقاية من جريمة اختطاف الأطفال.

- عرض برامج تلفزيونية وإذاعية يقوم بإعدادها مختصون تهدف إلى تعميق كراهية الشباب للجريمة وتحفزه على مقاومتها.
- الاستفادة من وسائل الإعلام المختلفة من أجل تبصير المواطنين بالحيل التي يلجا إليها المجرمون لاصطياد ضحاياهم مثل طرق اختطاف الأطفال، واطلاعهم على الجديد من القوانين الجنائية ذات العلاقة، وشرحها والرد على استفساراتهم، في المناقشات العامة والندوات والمناظرات مع الجماعات المحلية، بالإضافة إلى نشر مختلف أنشطتها عن طريق نشر صور المطلوب القبض عليهم.

قائمة المراجع:

1. **المراجع باللغة العربية**

أ- **الكتب:**

- أبو النصر مدحت محمد، اتجاهات المعاصرة في ممارسة الخدمة الاجتماعية الوقائية، مجموعة النيل العربية، ط1، القاهرة، مصر، 2008.
- جمال شحاتة حبيب، أميرة عبد العزيز العربي، الشرطة المجتمعية والدفاع الاجتماعي، دار الكتاب، د.ط، القاهرة، 2011.
- خزاعلة عبد العزيز، الشرطة المجتمعية، المفهوم والأبعاد، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1،الرياض ، 2014.
- الدواوود عبد المحسن سعد، أساليب المؤسسات الإعلامية والتربوية والأمنية في الوقاية من الجريمة، في تكوين رأي عام واق من الجريمة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2001.
- السمري عدلي وآخرون، علم الاجتماع الجريمة والانحراف، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ب.ط، عمان، الأردن، 2010.
- سعيد محمود شاكر وخالد بن عبد العزيز الخرفش، مفاهيم أمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، الرياض، 2010.
- السيد عادل حسين،نظام الشرطة المجتمعية ودور العمل التطوعي في تحقيقه، في مفهوم الشرطة المجتمعية، جامعة نايف للعلوم الأمنية،د.ط، الرياض، 2007.
- عبد الرحمن علي إسماعيل، العنف السري الأسباب والعلاج، بمكتبة الأنجلو المصرية، د.ط، مصر،2009.
- عبيدو حسان محمود،ألبات مواجهة الشرطية لجرائم العنف الأسري، دار حامد للنشر والتوزيع،د.ط،2014،
- العواري عبد الفتاح بهج عبد الدائم علي، جريمة اختطاف الأطفال والآثار المترتبة عليها في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، المركز القومي للإصدارات القانونية، ط1، القاهرة، 2010.
- العوجي مصطفى، النظرية العامة للأمن: نحو علم اجتماع امني، المؤسسة الحديثة للكتاب،د.ط، طرابلس، 2008.
- الفقي أحمد عبده الطيف، وقاية الإنسان من الوقوع ضحية للجريمة، دار الفجر للنشر والتوزيع،د.ط، القاهرة، 2003.
- قاسمي عيسى، الشرطة الجزائرية مؤسسةفيعمق المجتمع، دار الكتاب العربي،د.ط، الجزائر، 2002.
- محمد كمال عبد الله، جريمة اختطاف في قانون مكافحة إرهاب والعقوبات دراسة مقارنة، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2012
- محمد مازن بشير، مبادئ علم الإجرام، مكتبة القمة، ط1،بغداد، 2009.
- مشاقبة بسام عبد الرحمن،الإعلام الأمني بين الواقع والطموح،دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2012.
- النصراوي مصطفى، قياس الوعي الأمني لدى الجمهور العربي،د.ط، الرياض، 1992.

ب- **المقالات العلمية:**

- البداينة ذياب، تطوير أنموذج عام في الوقاية من الجريمة مع تطبيقات على العنف الأسري، مجلة فكر الشرطي، الشارقة، المجلد 15، العدد01، مركز البحوث الشرطية، 2007.
- براري نعيمة، الشرطة الحوارية: مفهومها وأهدافها وتطبيقاتها، مجلة الدراسات الاجتماعية، مركز البصيرة والاستشارات والخدمات التعليمية، العدد 9، 2011.
- حوري صليحة، اختطاف في الجزائر لا لتهويل الرأي العام ولا لتهوين من الحالات المسجلة، مجلة الشرطة، الجزائر، العدد 16، 2013.
- زناتي محمد السعيد، أحمد بنيني، الشرطة الجزائرية في الوقاية من الجريمة ومكافحتها، مجلة التحولات، الجزائر، المجلد 2، العدد 1، 2019.
- شيخان عايد، الشرطة المجتمعية، استراتيجية مقترحة لعمل الشرطة الأردني، مجلة الدراسات الأمنية، عمان، العدد 8، 2007.

- صبطي عبيدة، نوال بركات، المعالجة الإعلامية لجريمة اختطاف الأطفال في الجزائر قناة الشروقTV على اليوتيوب نموذجا، المجلة العلمية للتكنولوجيا وعلم الإعاقة،المؤسسة العلمية للعلوم التربوية،المجلد 2، العدد 2، 2020.

ت- القواميس والمعاجم:

- غيث محمد عاطف، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، ط1، الإسكندرية، [ب س].

ث- المداخلات العلمية:

- شبيلي مختار حسين، دور الشرطة في تحقيق الأمن الاجتماعي، بحث مقدّم لمؤتمر الأمن الاجتماعي في المرجعية الإسلامية، كلية الشريعة – جامعة آل البيت، 3 – 4جويلية2012. الأردن.

ج- مواقع الأنترنت:

- إسلام حسام الدين، جرائم الاختطاف تؤرق الجزائر والحكومة تتوعد بالردع، وكالة الأناضول، الجزائر،تاريخ النشر20.08.2020 تم اطلاع عليه: 5-3-2021 على الرابط:https://www.aa.com.tr

2. **المراجع باللغة الأجنبية:**

1. Books

- Maurice, Cusson; et al. La Prévention du Crime: Guide de Planification etd'Evaluation. Montréal, Ecole de Criminologie, université de Montréal, 1994.

2. Articles

- John Domingo Inyang,Ubong Evans Abraham, The Social Problem of Kidnapping and its Implications on the Socio-Economic Development of Nigeria: A Study of Uyo Metropolis, Mediterranean Journal of Social Sciences, Vol 4 No 6,2011
- Okoli, Al Chukwuma, Agada, Fakumo T, Kidnapping and National Security in Nigeria, Research on Humanities and Social Sciences, Vol.4, No.6,2014

الهوامش

[1]مختار حسين شبيلي، دور الشرطة في تحقيق الأمن الاجتماعي، بحث مقدّم لمؤتمر الأمن الاجتماعي في المرجعية الإسلامية، كلية الشريعة – جامعة آل البيت، الأردن: 3 – 4 جويلية2012، ص2

[2]أنور محمد الشرقاوي، انحراف الأحداث، دار الثقافة للطباعة والنشر، د.ط، القاهرة، 1988،ص.152.

[3]حسام الدين إسلام، جرائم الاختطاف تؤرق الجزائروالحكومة تتوعد بالردع، وكالة الأناضول، الجزائر، تاريخ النشر:20.082020 :تم اطلاع عليه: 5-3-2021 على الرابط:https://www.aa.com.tr

[4]بسام عبد الرحمن مشاقبة، الإعلام الأمني بين الواقع والطموح،دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1،عمان، الأردن، 2012،ص80

[5]عبد العزيز خزاعلة، الشرطة المجتمعية المفهوم والأبعاد، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، الرياض،2014، ص5

[6]مازن بشير محمد، مبادئ علم الإجرام، مكتبة القمة، ط1، بغداد، 2009، ص30

[7]نفس المرجع، ص 31

[8]John Domingo Inyang,Ubong Evans Abraham, The Social Problem of Kidnapping and its Implications on the Socio-Economic Development of Nigeria: A Study of Uyo Metropolis, Mediterranean Journal of Social Sciences, Vol 4 No 6,2011,p532

[9]Ibid. P532

[10]Okoli, Al Chukwuma, Agada, Fakumo T, Kidnapping and National Security in Nigeria, Research on Humanities and Social Sciences, Vol.4, No.6,2014,p138

[11]كمال عبد الله محمد، جريمة اختطاف في قانون مكافحة إرهاب والعقوبات دراسة مقارنة، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2012، ص28.

[12]محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، ط1، الإسكندرية، ب س، ص55

[13]علي إسماعيل عبد الرحمن، العنف السري الأسباب والعلاج، مكتبة الأنجلو المصرية، د.ط، مصر، 2009، ص.ص 18-19

[14]عبد الفتاح بهج عبد الدايم علي العواري، جريمة اختطاف الأطفال والآثار المترتبة عليها في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، المركز القومي للإصدارات القانونية، ط1، القاهرة، 2010، ص 65

[15]مصطفى العوجي، النظرية العامة للأمن: نحو علم اجتماع امني، المؤسسة الحديثة للكتاب، د.ط، طرابلس، 2008، ص ص250–251

[16]عيسى قاسمي، الشرطة الجزائرية مؤسسةفيعمق المجتمع، دار الكتاب العربي، د.ط، الجزائر، 2002. ص 33

[17]محمود شاكر سعيد وخالد بن عبد العزيز الخرفش، مفاهيم أمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1،الرياض، 2010، ص 66

[18]مدحت محمد ابر النصر، اتجاهات المعاصرة في ممارسة الخدمة الاجتماعية الوقائية، مجموعة النيل العربية، ط1، القاهرة، مصر، 2008، ص369

[19]عيسى قاسمي، مرجع سابق، ص18

[20]عايد شيخان، الشرطة المجتمعية، استراتيجية مقترحة لعمل الشرطة الأردني، مجلة الدراسات الأمنية، عمان، العدد 8، 2007، ص24

[21]أحسن طالب، الوقاية من الجريمة، دار الطليعة، د.ط، بيروت، 2001، ص 23

[22]عبد المحسن سعد الدواوود، أساليب المؤسسات الإعلامية والتربوية والأمنية في الوقاية من الجريمة، في تكوين رأي عام واق من الجريمة، جامعة نايف للعلوم الأمنية،د.ط، الرياض، 2001، ص 118

[23]عادل حسين السيد، نظام الشرطة المجتمعية ودور العمل التطوعي في تحقيقه، في مفهوم الشرطة المجتمعية، جامعة نايف للعلوم الأمنية،د.ط، الرياض ، 2007، ص 120

[24]جمال شحاتة حبيب، أميرة عبد العزيز العربي، الشرطة المجتمعية والدفاع الاجتماعي، دار الكتاب، د.ط، القاهرة، 2011، ص 49

[25]Maurice, Cusson; et al. La Prévention du Crime: Guide de Planification et d'Evaluation. Montréal, Ecole de Criminologie, université de Montréal, 1994, p 11.

[26]حوري صليحة، اختطاف في الجزائر لا لتهويل الرأي العام ولا لتهوين من الحالات المسجلة ، مجلة الشرطة، الجزائر، العدد 116، 2013، ص ص1–20

[27]عبيدة صبطي، نوال بركات، المعالجة الإعلامية لجريمة اختطاف الأطفال في الجزائر قناة الشروقTV على اليوتيوب نموذجا، المجلة العلمية للتكنولوجيا وعلم الإعاقة، المؤسسة العلمية للعلوم التربوية، المجلد 2، العدد 2، 2020، ص114

[28]نعيمة براري، الشرطة الحوارية: مفهومها وأهدافها وتطبيقاتها، مجلة الدراسات الاجتماعية، مركز البصيرة والاستشارات والخدمات التعليمية، العدد 9، 2011، ص 73

[29]محمد السعيد زناتي، أحمد بنيني، الشرطة الجزائرية في الوقاية من الجريمة ومكافحتها، مجلة التحولات، الجزائر، المجلد 2، العدد 1، 2019، ص381

[30]أحمد عبده الطيف الفقي، وقاية الإنسان من الوقوع ضحية للجريمة، دار الفجر للنشر والتوزيع، د.ط، القاهرة، 2003، ص 128

[31]مختار حسين شبيلي، دور الشرطة في تحقيق الأمن الاجتماعي، بحث مقدّم لمؤتمر الأمن الاجتماعي في المرجعية الإسلامية، كلية الشريعة – جامعة آل البيت، الأردن: 3 – 4 جويلية2012، ص2

[32]مصطفى النصراوي، قياس الوعي الأمني لدى الجمهور العربي،د.ط، الرياض، 1992، ص 12

[33]ذياب البداينة، تطوير أنموذج عام في الوقاية من الجريمة مع تطبيقات على العنف الأسري، مجلة فكر الشرطي،الشارقة، المجلد 15، العدد01، مركز البحوث الشرطية، 2007

[34]عبد العزيز خزاعلة، مرجع سابق ص 28

[35]حسان محمود عبيدو،.ألبات مواجهة الشرطية لجرائم العنف الأسري، دار حامد للنشر والتوزيع،د.ط، 2014، ص 155.

[36]عدلي السمري وآخرون، علم الاجتماع الجريمة والانحراف، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، د.ط،عمان، الأردن، 2010، ص ص 18–19.